أوراق أكاديمية

أوراق أكاديمية متخصصة تصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تتضمن أطراً تحليلية، أو معلومات تفصيلية، تتعلق باتجاهات علمية وعملية «تحت التشكيل»، سواء في العالم أو منطقة الشرق الأوسط، والتي تدخل في إطار اهتمام وحدات المركز: الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية.

المدير الأكاديمي:
د. محمد عبدالسلام

رئيس التحرير:
أحمد عاطف

الإخراج الفني:
عبدالله خميس

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

عن المركز:

مركز تفكير Think Tank مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير «المستجدات» المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة © 2019

العدد 6، 07 أبريل 2019

عودة أوراسيا:

تجدد الاهتمام الأكاديمي بالترابط الجغرافي بين أوروبا وآسيا

منى مصطفى
رئيس التحرير التنفيذي للموقع الإلكتروني العربي - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي

شهدت الآونة الأخيرة صعوداً في تردد مصطلح "أوراسيا" في الدوائر الأكاديمية والبحثية، وارتبطت عودة المفهوم بدلالات أقرب لمنظورات الجغرافيا القارية التي تقصد الاتصال بين القارتين الآسيوية والأوروبية، وتستبعد الدلالات المرتبطة بالهيمنة الروسية على النطاقات الجغرافية المحيطة بها والعمق الجيواستراتيجي لها في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.

لم يكن سقوط حائط برلين في نوفمبر 1991 حدثاً رمزياً تقتصر دلالته على تصدع الكتلة السوفيتية، إذ إن أصداء زوال الانقسام بين شطري أوروبا كانت مدوية لدرجة أسقطت معالم الجغرافيا السياسية التقليدية.

وعلى مستوى آخر بعثت تلك التحولات الحياة في مصطلح "أوراسيا القارية" الذي يُقصد به الاتصال الجغرافي والاقتصادي بين القارتين الآسيوية والأوروبية، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف استخدام هذا المصطلح في الأدبيات النظرية وأطروحات السياسات والخطاب العام.

وكان استدعاء أوراسيا مُحملاً بالعديد من المعاني الكامنة حول دورات انحسار وصعود المفاهيم والارتباط بين عالمي التنظير والسياسة، وكيف تزيد التحولات العالمية السريعة الطلب على المفاهيم ليتم صك مفاهيم جديدة واستدعاء أخرى توارت وتراجعت دلالاتها بسبب تجاوز الأحداث لها وتدني قدرتها على التعبير عن الواقع.

وفي هذا الإطار، تجاوزت الأطروحات الصاعدة حول أوراسيا إرث الهيمنة السوفيتية على مساحات الاتصال بين القارتين الآسيوية والأوروبية، لتعبر عن

الرقعة القارية شاسعة المساحة التي تشمل القارتين بأكملهما في ظل تزايد التدفقات السريعة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والتجارة والاستثمارات والبشر والمعلومات والأفكار، وانتشار الشبكات والقنوات الواصلة بينهما، والتي تزيد من اندماجهما وتجعلهما أقرب لكيان جغرافي متصل.

أولاً: دلالات "جغرافية أوراسيا"

يُقصد بمنطقة أوراسيا رقعة اليابس القارية المتصلة عبر قارتي أوروبا وآسيا، والتي يحدها من الشرق المحيط الهادي، ومن الغرب المحيط الأطلسي، كما يحدها شمالاً المحيط القطبي الشمالي، وجنوباً البحر المتوسط وقارة أفريقيا والمحيط الهندي.

وتفترض المنظورات الجغرافية لأوراسيا أن الفصل بين القارتين الآسيوية والأوروبية لا يستند لأسس جغرافية بسبب الافتقاد لخطوط طبوغرافية فاصلة بين القارتين اللتين تمثلان رقعة يابسة واحدة، وهو ما يجعلها القارة الأكبر في الكرة الأرضية بمساحة تصل إلى 55 مليون كم^2، وبما يمثل نحو 36.2% من مساحة اليابس على كوكب الأرض، وتضم أوراسيا ما يقارب من 93 دولة[1].

وعلى المستوى الديمغرافي، يبلغ عدد السكان في إقليم أوراسيا حوالي 5 مليارات نسمة، أي حوالي 71% من إجمالي عدد سكان العالم، إذ يتمركز في آسيا حوالي 4.2 مليار نسمة، ويقيم في أوروبا حوالي 740 مليون نسمة[2].

وتضم أوراسيا عدة دول كبرى طبقاً لمعايير مختلفة، فوفقاً لمعيار المساحة، يعد الاتحاد الروسي الوحدة السياسية الأكبر من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحته حوالي 17.1 مليون كم^2. وبمعايير الكثافة السكانية، تعد الصين الدولة الأكبر بعدد سكان يُقدر بنحو 1.38 مليار نسمة، تليها الهند بحوالي 1.33 مليار نسمة. وتضم القارة أيضاً دول الاتحاد الأوروبي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوراسي، ومجموعة الآسيان وغيرها من التكتلات الاقتصادية والأمنية[3].

وفي مقابل الاتجاهات الجغرافية الداعمة للاتصال بين أوروبا وآسيا، فإن الفصل بين القارتين استند إلى وجود بعض الموانع الطبيعية، مثل سلاسل جبال الأورال والقوقاز وبعض المسطحات البحرية، على غرار البحر الأسود وبحر قزوين، التي تعوق الاندماج الجغرافي الكامل بين القارتين، إلا أن التطور التكنولوجي أدى إلى تعزيز الارتباط بين القارتين وتجاوز العوائق الطبوغرافية الطبيعية التي تراجعت أهميتها في الفصل بينهما [4].

وتاريخياً، لم تكن الحدود الفاصلة بين القارتين واقعاً ملموساً في ظل التوسعات الإمبراطورية اليونانية والرومانية التي ركزت على الهيمنة على الكتلة القارية لأوراسيا، وطريق الحرير القديم الذي تشكل من شبكات متداخلة لطرق التجارة التي تربط شرق وجنوب شرق آسيا بغرب آسيا وجنوب أوروبا وشرق أفريقيا، والتي هيأت السياقات للتواصل الثقافي بين هذه الأقاليم على مدار فترة تاريخية ممتدة، وهو ما جعل التواصل العابر بين آسيا وأوروبا حاضراً في الذاكرة التاريخية للحضارات القديمة[5].

ثانياً: الجدل النظري حول حدود أوراسيا

على نقيض التعريف الجغرافي واسع النطاق الذي يعتبر أوراسيا متطابقة مع اندماج القارتين الآسيوية والأوروبية، فإن التعريفات السياسية للمفهوم تتسم بالاختلاف والتباين فيما يتعلق بحدود الإقليم وإن كانت تركز على "قلب أوراسيا" والمساحة الوسيطة بين القارتين والتي تشمل دول آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية. وفي هذا الإطار يمكن التفرقة بين ثلاثة اتجاهات لتعريف إقليم أوراسيا تتمثل فيما يلي:

1- العمق التاريخي للاتحاد السوفيتي: يهيمن على التعريف الأول لأوراسيا العمق الجغرافي لمحيط الاتحاد السوفيتي، وهو ما يرتبط بالاستقطاب الدولي الذي هيمن على العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، حيث اتجهت روسيا للتمدد إقليمياً في الجوار الجغرافي لها لتأسيس نطاق جغرافي عازل في مواجهة الكتلة الغربية بالإضافة إلى سعيها للهيمنة على الممرات الملاحية التي تسمح لأساطيلها بالحركة، وهو ما يتصل بوجود عدة جمهوريات ضمن الاتحاد السوفيتي تشمل أوكرانيا وأوزبكستان وكازخستان وبيلاروسيا وأذربيجان وجورجيا وطاجيكستان ومولدوفا وقيرغيزستان وليتوانيا وإستونيا ولاتفيا وتركمانستان وأرمينيا، مما عكس الهيمنة الروسية على مساحات واسعة من وسط آسيا وشرق أوروبا.

وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى استقلال الجمهوريات سالفة الذكر، وإطلاق مُسمى "أوراسيا" على الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي والتي تطلق عليها الأدبيات "أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي" (Post-Soviet Eurasia) ، إذ ترتبط هذه الكتلة بتاريخ مشترك وعلاقات تتراوح بين الترابط الوثيق والعداء المستحكم مع روسيا، بالإضافة إلى مرورها بعملية الانتقال من الحكم المركزي والاشتراكية إلى التحول الديمقراطي وتبني اقتصاد السوق[6].

ويتصل ذلك بانتشار المتحدثين باللغة الروسية والقوميات السلافية بهذه المنطقة الجغرافية، ووجود تفاعلات مؤسسية عابرة للحدود بين بعض الدول ضمن هذه الفئة، بالتوازي مع الصراعات الإقليمية والتوترات

بين دول أخرى، مثل أذربيجان وأرمينيا، والصراعات على تقاسم الموارد ضمن بحر قزوين[7].

ودفعت هذه السمات إلى تصنيف الأبحاث الأكاديمية الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي باعتبارها كتلة واحدة، وانتقلت هذه التصنيفات إلى بعض الدوائر البحثية الأخرى ومراكز التفكير. وعلى سبيل المثال، يطلق مصطلح أوراسيا ضمن تقارير مؤسسة "ستراتفور" على الدول الواقعة ضمن العمق الجيوسياسي لروسيا، وهو الأمر ذاته فيما يتعلق بمعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بلندن، وعدد آخر من مراكز التفكير والإصدارات الأكاديمية[8].

وأيضاً، تم تأسيس عدة مراكز بحثية تركز على "أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي"، مثل مركز دافيز للدراسات الأوراسية والروسية بجامعة هارفارد، ومعهد هاريمان لدراسات شرق أوروبا وأوراسيا وروسيا بجامعة كولومبيا، ومعهد الدراسات الأوراسية والشرق أوروبية والسلافية بجامعة بيركلي، ومركز الدراسات الأوراسية والشرق أوروبية والروسية بجامعة ستانفورد، ومركز الدراسات الأوراسية والروسية والأوروبية بجامعة تورنتو في كندا، والمركز الروسي والأوراسي بجامعة أوكسفورد في المملكة المتحدة، ومركز مماثل بجامعة كامبريدج[9].

وفي المقابل، تعرض هذا التعريف لانتقادات متعددة بسبب عدم اتساقه مع جغرافية الإقليم وتبنيه معايير تحكمية في التصنيف، بالإضافة إلى تراجع أهميته ودلالاته النظرية مع اكتمال عمليات الانتقال السياسي والاقتصادي في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وتفضيل بعض الدراسات لمصطلحي وسط آسيا وشرق أوروبا لوصف النطاقات الجغرافية المحيطة بروسيا. ويستدل على ذلك بأطروحة "ديمتري ترينين" مدير مركز كارنيجي موسكو حول "نهاية أوراسيا"، قاصداً الانفصال بين دلالة مصطلح أوراسيا والعمق الاستراتيجي المحيط بروسيا بعد مرور أكثر من عقدين على انهيار الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة التراجع التدريجي في الترابط بين روسيا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي[10].

2- الثقافة الأرثوذكسية – السلافية: يركز هذا التعريف على الخصوصية الثقافية التي تميز الشعوب ضمن النطاقات السلافية - الأرثوذوكسية المرتبطة بروسيا، وهو ما تُطلق عليه بعض الأدبيات "الثقافة الأوراسية" (Eurasianism)، لتمييزها عن الثقافة الغربية المتمركزة بالقارة الأوروبية، والثقافة الآسيوية المنتشرة بدول آسيا.

ووفقاً لهذا التعريف، فإن إقليم أوراسيا يعبر عن التماثل الثقافي بين روسيا والشعوب السلافية – الأرثوذكسية بدول الجوار، كما أنه ينطوي على دلالات حول الاتصال بين روسيا والثقافات الآسيوية، والموقع الجيواستراتيجي لروسيا كحلقة وصل بين القارتين الآسيوية والأوروبية، وهو ما يمثل العمق الثقافي للمكانة الروسية على المستوى العالمي والدعامة الأساسية لهوية روسيا والشعوب السلافية - الأرثوذكسية في مقابل الثقافة الغربية، كما يتم توظيفها لإضفاء شرعية على الدور الروسي في دول الاتحاد السوفيتي السابق بآسيا الوسطى وشرق أوروبا[11].

وتستتبع الخصوصية الثقافية لأوراسيا اعتبارها مجالاً للنفوذ السياسي والثقافي لروسيا، وهيمنة الاتجاهات المعادية للغرب على هذه المنطقة، بالإضافة إلى انتشار نظم الحكم المركزية وغير الديمقراطية التي تتسم بأدوار مركزية للقيادات والنخب السياسية في مقابل نظم الحكم الديمقراطية بالغرب[12].

ويُؤخذ على هذه الرؤية لأوراسيا افتقادها للتوازن، وانطلاقها من رؤية روسية لمركزية دورها في الجوار الجغرافي، ما يضفي مزيداً من التسييس على المفهوم. وعلى النقيض، فإن العديد من الدول الآسيوية تنظر لروسيا باعتبارها دولة أوروبية لا تنتمي للإقليم ثقافياً، وهو ما يقوض من قدرة موسكو على أداء دور حلقة الوصل بين القارتين الآسيوية والأوروبية، ويزيد من جدلية التقييم الروسي لمنطقة أوراسيا[13].

3- الرؤية القارية لأوراسيا: تتناول بعض الأدبيات مفهوم أوراسيا من منظور "قاري"، حيث تركز على الاعتماد المتبادل بين الدول في القارتين الآسيوية والأوروبية، وعدم إمكانية الفصل بينهما، مع التأكيد أن الحدود الفاصلة بين القارتين مصطنعة ولا تستند لأي أسس جغرافية[14].

وتتجاوز أوراسيا، وفقاً لهذا التعريف، نطاق هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق، لتشمل المساحة الجغرافية الممتدة عبر قارتي آسيا وأوروبا، والتي تعبر عن "الإقليمية الآسيوية – الأوروبية" (Asian – European Regionalism)، والروابط الاقتصادية بين دول القارتين التي تجعل من أوراسيا "قارة كبرى" لا تخضع لمعايير الحدود السياسية التقليدية بين القارات[15].

ثالثاً: شبكة المفاهيم الصاعدة

عاد مصطلح أوراسيا للظهور بكثافة في الدوائر الأكاديمية والبحثية خلال الآونة الأخيرة، حيث طرح الوزير البرتغالي السابق "برونو ماسياس" رؤية مفادها أن مستقبل النظام الدولي سوف تحدده الصراعات بين القوى الكبرى للسيطرة على أوراسيا، وركز كتابه المعنون بـ "فجر أوراسيا: الطريق نحو نظام عالمي جديد"، على تجليات التنافس الدائر بين روسيا والصين والولايات المتحدة والهند للهيمنة على الإقليم الذي يعد بمنزلة "قلب العالم"، على حد تعبير "ماسياس"،

بسبب الامتداد الجغرافي، واحتياطات الطاقة، وممرات التجارة، ومشروعات البنية التحتية الضخمة، وفرص الاستثمار في هذه المنطقة[16].

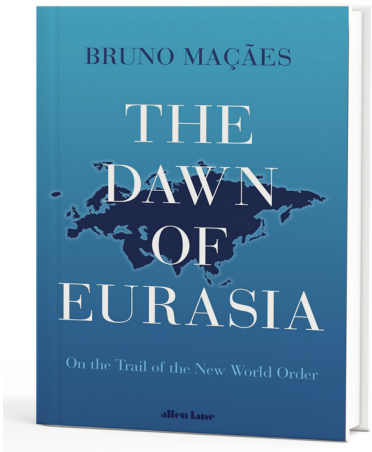

ويشير "روبرت كابلان"، الأستاذ في الأكاديمية البحرية الأمريكية، في كتابه "عودة عالم ماركو بولو: الحرب والاستراتيجية والمصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين" إلى مركزية أوراسيا في مرحلة الانتقال التي يتسم بها النظام الدولي الراهن. فعلى الرغم من هيمنة السلام والاستقرار على القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب الباردة، يتوقع "كابلان" أن يؤدي صعود الشعبوية والتيارات اليمينية إلى تصاعد التوترات عبر أوروبا وانتقالها إلى أوراسيا التي ستشهد صراعاً بين القوى الدولية الكبرى التي باتت تدرك أن "من يسيطر على أوراسيا سوف يهيمن على العالم".

ويؤكد "كابلان" أهمية تطوير الولايات المتحدة لقوتها البحرية باعتبارها العامل الحاسم ضمن الصراع على أوراسيا، حيث ستمكن واشنطن من تطويق التمدد الصيني في المحيط الهادئ وفرض سيطرتها على الممرات الملاحية الحيوية القريبة من الإقليم، وهو ما دفعه للتأكيد على ضرورة زيادة الموازنة المخصصة لتطوير القوة البحرية الأمريكية[17].

ويتبنى "ألكسندروس بيترسن"، الأستاذ السابق في قسم دراسات الحرب بجامعة كينجز كوليدج في لندن، المفهوم ذاته لأوراسيا في كتابه "جزيرة العالم: الجغرافيا السياسية لأوراسيا ومصير الغرب"، إذ يعتبر أن الصراع الجيواستراتيجي للسيطرة على أوراسيا سيكون السمة الحاكمة للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، مؤكداً أن استمرار الهيمنة الغربية على النظام العالمي تتوقف على الانخراط سياسياً وعسكرياً في أوراسيا لتحجيم التمدد الصيني والنفوذ الروسي، بالإضافة إلى التعامل مع دول مثل أفغانستان وتركيا وإيران والهند[18].

وفي هذا السياق، ارتبط انتشار توظيف مصطلح أوراسيا بعدة مفاهيم فرعية، بعضها يندرج ضمن فئة "المفاهيم العائدة" التي تم استدعاؤها من الكتابات الكلاسيكية للتدليل على أهمية المصطلح، وأخرى تم طرحها بالتوازي مع المصطلح ذاته، وتتمثل أهم هذه المفاهيم فيما يلي:

1- قلب اليابس (Heartland): يستند هذا المفهوم إلى الرؤى النظرية لـ "هالفورد ماكيندر"، الجغرافي البريطاني الشهير والذي يعتبره البعض من مؤسسي الجغرافيا السياسية، التي طرحها بداية من عام 1904، حيث وصف "ماكيندر" القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) بأنها "جزيرة العالم" بسبب اتصالها الجغرافي مقارنة بالقارات الأخرى. أما "قلب اليابس"، فيقع في منتصف جزيرة العالم، ويمتد من نهر الفولجا وهو أطول أنهار أوروبا إلى نهر يانجتسي الذي يعد أطول أنهار آسيا، ومن جبال الهيمالايا إلى القطب الشمالي، مؤكداً أهمية هذه المنطقة في الهيمنة على العالم. وتطور هذا المفهوم لاحقاً ليشمل السهول الأوروبية غرب جبال الأورال وشبه الجزيرة العربية والهند والصين[19].

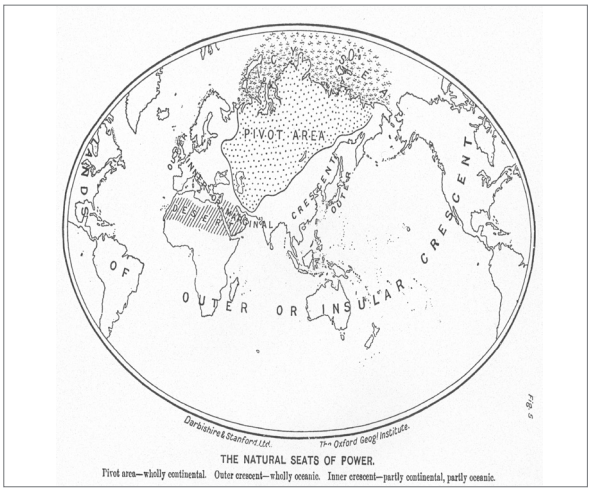

وعلى الرغم من تركيز "ماكيندر" على منطقة شرق أوروبا واعتبارها مركز "قلب اليابس"، فإن الرؤى القارية لأوراسيا عادة ما تستدعي مقولات "ماكيندر" للتدليل على أهمية الإقليم ومركزيته الجيواستراتيجية في التفاعلات الدولية، كما يتم اقتباس مقولات "ماكيندر" حول الصراعات بين القوى الدولية واتجاهات التوسع في أوراسيا.

2- قوة البحر (Sea Power): تعد أطروحات "ألفريد ماهان"، المؤرخ العسكري والمفكر الجيواستراتيجي الأمريكي، حول "قوة البحر" من أبرز الاتجاهات النظرية التي يتم التركيز عليها ضمن الأدبيات الصاعدة حول أوراسيا. ففي كتابه "تأثير قوة البحر عبر

التاريخ" الصادر عام 1890، يشير "ماهان" إلى أهمية السيطرة على البحار والممرات الملاحية الجيوستراتيجية وتعزيز القوة البحرية للدول وبناء الأساطيل الضخمة التي يمكنها حماية التجارة والتصدي لأساطيل الدول الأخرى[20].

ويتم توظيف مقولات "ماهان" حول القوة البحرية والسيطرة على البحار، ضمن موجة الكتابات النظرية والتطبيقية حول أهمية أوراسيا في الجغرافيا السياسية للهيمنة على النظام الدولي، فنظرية القوة البحرية تفرض السيطرة على الممرات الملاحية الحيوية المحيطة بأوراسيا، مثل المحيط القطبي الشمالي والبحر المتوسط والمحيطين الهادي والهندي، بالإضافة إلى بحر الصين الجنوبي باعتبارها تمثل "المحيط المائي" لما يُوصف بأنه "قلب العالم"، وفقاً لهذه الاتجاهات النظرية.

3- الأرض الطرفية (Rimlands): قدم عالم السياسة الأمريكي "نيكولاس سبايكمان" منظوراً مختلفاً للرؤى القارية لأوراسيا، حيث أكد أهمية "الأراضي الطرفية" والتي يُقصد بها الامتدادات الساحلية التي تحاذي أوراسيا القارية، بحيث تشكل "هلالاً داخلياً" يمتد عبر السواحل المحيطة بالقارتين باعتباره بمنزلة "منطقة عازلة" بين "قوة البحر" و"قوة اليابس"، بالإضافة إلى تطويقه للامتداد الجغرافي لأوراسيا[21].

وتتمثل أهمية الأراضي الطرفية بأوراسيا في الثقل الديموغرافي للدول الواقعة بهذه المنطقة والموارد الطبيعية بها، وفرص التنمية الصناعية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الملاصق للساحل، مما يزيد من قدرتها على جذب الاستثمارات، إلا أنها تواجه في المقابل تهديدات أمنية معقدة نتيجة للانكشاف المزدوج البحري والبري الناتج عن وقوعها على أطراف الامتداد القاري لأوراسيا، وهو ما يعكس أهمية بناء قوة عسكرية بحرية وبرية ضخمة يمكنها الدفاع عن حدود هذه الدول في مواجهة التهديدات الخارجية.

4- جغرافية الاتصال (Connectography): طرح "باراج خانا"، المحاضر بالجامعة الوطنية في سنغافورة، هذا المفهوم تعبيراً عن انحسار الحدود والحواجز الفاصلة بين الأقاليم المختلفة، نتيجة لشبكات المواصلات والطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز الطبيعي وشبكات الكهرباء والإنترنت التي تسببت في تصاعد الاتصال بين الأقاليم وإعادة هيكلة الخرائط التقليدية للعالم[22].

ويركز مفهوم "جغرافية الاتصال" على مشروعات البنية التحتية العابرة للحدود التي تجعل الانتقال عبر مساحات الجغرافيا أكثر سرعة، وتعيد رسم الحدود الفاصلة بين القارات، وهو ما أدى إلى طفرة غير مسبوقة في تدفقات البشر والبضائع والاستثمارات ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود بين الدول.

ويستدل على أهمية البنية التحتية في تغيير ملامح خريطة العالم بوجود ما يزيد عن 64 مليون كم من الطرق، و4 ملايين كم من السكك الحديدية، و2 مليون كم من أنابيب النفط، ومليون كم من كابلات الإنترنت، بالإضافة إلى وجود مخططات لإنفاق ما يزيد على 9 تريليونات دولار خلال العقد القادم على مشروعات البنية التحتية[23].

وتعد أوراسيا النموذج الأكثر دلالة على الترابط بين الأقاليم نتيجة لمشروعات البنية التحتية، فالإقليم باتت تربطه شبكات ممتدة من المشروعات الضخمة للبنية التحتية والتدفقات العابرة للحدود وسلاسل الإنتاج والتوزيع، بحيث يتجه الإقليم إلى المزيد من الترابط والاتصال، مقارنة باتجاهات الحمائية والإغلاق وتشييد الجدران العازلة على الحدود مع دول الجوار التي يروج لها اليمين الشعبوي في الولايات المتحدة.

5- امتدادات "الهندوباسيفيك" Indo-Pacific: يقصد بمفهوم "الهندوباسيفيك" المساحة الجغرافية الواصلة بين المحيطين الهندي والهادي والتي تبدأ من إطلالة الأمريكيتين على المحيط الهادي شرقاً حتى حدود المحيط الهندي بالقرب من بحر العرب وسواحل شرق القارة الأفريقية، ومن الحدود البحرية للهند ودول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا شمالاً حتى السواحل الأسترالية جنوباً.

ويرتبط طرح مصطلح "الهندوباسيفيك" بخطاب رئيس الوزراء الياباني، تشينزو آبي، أمام البرلمان الهندي في عام 2007، حيث أشار آبي إلى رؤية جغرافية كانت سائدة في آسيا القديمة حول "التأثير المتبادل بين البحرين"، وكان المقصود بذلك الاتصال بين المحيطين الهندي والهادي، وهو ما تبعه توظيف الدبلوماسية اليابانية لمصطلح "إقليم الهندوباسيفيك" ليحل محل مصطلح "آسيا – المحيط الهادئ"[24].

وتصاعدت تجليات المفهوم في الاستراتيجيات العسكرية لدول العالم التي تحتفظ بمصالح استراتيجية ووجود عسكري في القارة الآسيوية، مثل توظيف الورقة البيضاء لوزارة الدفاع الأسترالية لهذا المفهوم في عام 2013، وذلك في معرض التأكيد على اتصال الهند بالمحيط الهادئ وضرورة تعزيز العلاقات السياسية والعسكرية معها في مواجهة الصين. وعقب الجولة الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في القارة الآسيوية خلال نوفمبر 2017، تحولت الاستراتيجية الأمريكية من توظيف مصطلح "آسيا – الباسيفيك" إلى "إقليم الهندوباسيفيك"[25].

وفي هذا السياق، يعد انتشار مصطلح الهندوباسيفيك انعكاساً للتغير الهيكلي في استراتيجيات الدول الآسيوية والغربية التي تخشى من التمدد الصيني في إطار مشروع الحزام والطريق اقتصادياً، والانتشار العسكري الصيني في المحيطين الهادي والهندي بصورة كثيفة، والتطور السريع في القدرات العسكرية الصينية.

رابعاً: دوافع عودة الاهتمام بأوراسيا

ترتبط عودة المصطلحات وتغير دلالتها بالتحولات الهيكلية في الواقع، والتي تخلق الاحتياج لبناء المفاهيم وإعادة تعريفها كي تتواءم مع التغير في طبيعة الظواهر. فعلى سبيل المثال، فإن مصطلح أوراسيا تعرض لعدة موجات من الصعود والانزواء على مدار تاريخ توظيفه في الدراسات الجغرافية، كما شهد توظيفه للتعبير عن مضامين متغيرة بداية من وصف الاتصال القاري لآسيا وأوروبا، مروراً بوصف منطقة "قلب اليابس"، ثم التركيز على العمق الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الجغرافية للدول المستقلة عنه بعد انهياره، وانتهاءً بعودة المفهوم القاري الذي يركز على الاتصال العابر للحدود بين آسيا وأوروبا. وفي هذا الإطار، تتمثل أهم دوافع عودة توظيف مصطلح أوراسيا بهذا المعنى، في الآتي:

1- الأهمية الجيواستراتيجية للإقليم: يتمثل الدافع الأول لعودة مصطلح أوراسيا إلى حركة النشر الأكاديمي والخطاب السياسي، في الأهمية الجيواستراتيجية للإقليم الذي يعد بمنزلة سوق ضخمة بامتدادات جغرافية شاسعة واحتياطات كبيرة من موارد الطاقة، بالإضافة إلى فرص الاستثمارات في تطوير البنية التحتية عبر الإقليم وشبكات أنابيب نقل الطاقة العابرة للحدود وعمليات نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً إلى الدول النامية، وهو ما أدى لاستدعاء المصطلح للإفادة من الفرص الاقتصادية التي ينطوي عليها الاتصال بين القارتين الآسيوية والأوروبية[26].

2- مشروع الحزام والطريق: يعد هذا المشروع ضمن المحفزات الرئيسية للاهتمام المتصاعد بأوراسيا، إذ تسعى الصين لإعادة إحياء مسارات "طريق الحرير" التقليدي.

ويقع في القلب منه "المحور الاقتصادي للجسر القاري لأوراسيا الجديدة" The New Eurasia Land Bridge Economic Corridor، بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية التي تمولها الصين عبر الإقليم، وعمليات تطوير الموانئ في إطار الرؤية الصينية لـ "سلسلة اللآلئ" التي تتشكل من شبكة الموانئ الجيواستراتيجية التي تزيد من دينامية تدفقات التجارة عبر أوراسيا[27].

3- احتواء التمدد الصيني: يأتي انتشار مصطلحي أوراسيا والهندوباسيفيك في إطار التغير الهيكلي في استراتيجيات الدول الآسيوية والغربية التي تخشى من زيادة النفوذ الصيني. ويمثل التحالف الرباعي بين الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا أحد أهم الأُطر المؤسسية التي يتم الإعداد لها لاحتواء سياسات الهيمنة الصينية على أوراسيا والهندوباسيفيك، والسيطرة على الموانئ والممرات الملاحية، ما يعني أن الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لأوراسيا والهندوباسيفيك ستتزايد بقوة في المستقبل لارتباطها بسياسات الاحتواء العسكري للنفوذ الصيني في آسيا[28].

وتعد شبكات تدفق الطاقة ضمن محفزات الاهتمام بتأمين إقليم أوراسيا، وهو ما يرتبط بالاستثمارات المتصاعدة في مجال تطوير الموانئ والأساطيل التجارية والتسابق بين دول التحالف الرباعي والصين للاستحواذ على حقوق تطوير الموانئ على طول سواحل إقليم الهندوباسيفيك، والتمويل الياباني والأسترالي لمشروعات البنية التحتية في الدول المطلة على المحيطين الهندي والهادئ[29].

4- الحزام والطريق البديل: يتصل كثافة استخدام مفهوم أوراسيا باتجاه بعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند لتبني شبكة مشروعات ضخمة للبنية التحتية ودعم التنمية الاقتصادية في جنوب وشرق آسيا ووسط أوروبا بهدف احتواء النفوذ الصيني، وبناء حزام بديل لمشروع الحزام والطريق الصيني سعياً لتطويق الصين من جهة البحر.

وتبنت الولايات المتحدة واليابان استراتيجية "هندوباسيفيك حر ومفتوح" (FOIP) ، والتي كان أول إعلان عنها من قِبل رئيس الوزراء الياباني تشينزو آبي في أغسطس 2016، وهي محاولة لتقديم بديل للدول الآسيوية الصغيرة والأقل دخلاً، بما يدفعها للتخلي عن انخراطها في "مشروع الحزام والطريق" الذي يعكس خريطة الهيمنة الصينية على القارة وتحول الصين من قوة إقليمية مركزية إلى قوة عالمية مهيمنة[30].

ختاماً، يمكن القول إن الصراع المحتدم للهيمنة على أوراسيا والهندوباسيفيك قد يؤدي إلى تبديد الفرص الاقتصادية التي تنتج عن الاتصال الجغرافي بين القارتين الأوروبية والآسيوية ومشروعات البنية التحتية العملاقة، في ظل اعتبار الولايات المتحدة وحلفائها في القارة الآسيوية أن "أوراسيا العظمى" هي من تجليات الهيمنة الصينية وتمدد بكين عبر حدود القارتين، وهو ما أدى إلى "عسكرة أوراسيا" وتحولها لنطاق جغرافي للاستقطاب وسباقات التسلح والحروب بالوكالة، وإعادة تطبيق "استراتيجية الاحتواء" في مواجهة الصين، بالتوازي مع اعتبار الهيمنة على أوراسيا والهندوباسيفيك محدداً أساسياً لمستقبل بنية النظام الدولي.

1- Matt Rosenberg, What is Eurasia? Defining the World's Largest Continent, **Thought Co.**, January 27. 2019, accessible at: https://goo.gl/fqPq84

2- The world Population, **Worldometers**, accessible at: http://www.worldometers.info/population/

3- Largest Countries in the World, **Worldometers**, accessible at: http://www.worldometers.info/geography/largest-countries-in-the-world

4- R. W. McColl, **Encyclopedia of World Geography**, (New York: Gloson Books Ltd., 2005), pp. 214 – 216

5- Bruno Maçães, Eurasia, The Supercontinent that will Define our Century, **World Economic Forum**, February 14, 2018, accessible at: https://www.weforum.org/agenda/2018/02/how-countries-can-find-their-place-in-the-new-eurasian-century/

6- A.P. Tsygankov, Mastering space in Eurasia: Russia's Geopolitical Thinking after The Soviet Break-up, **Communist and Post-Communist Studies**: Vol. 36, 2003, pp. 101–127

7- Samuel Charap, Jeremy Shapiro, Alyssa Demus, **Rethinking the Regional Order for Post-Soviet Europe and Eurasia**, (Santa Monica: Rand Corporation, 2018), pp. 8 – 12

8- Eurasia, 2019 Second-Quarter Forecast, **Stratfor**, March 2019, accessible at: https://worldview-stratfor-com.nduezproxy.idm.oclc.org/article/2019-second-quarter-forecast-geopolitics-global-business-risk/eurasia

9- Evgeny Vinokurov, Alexander Libman, Eurasian Integration: Beyond the Post-Soviet Borders, **MPRA Papers:** No. 49182, August 2013, pp. 81 – 83

10- Dmitri Trenin, **The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization**, (Washington D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, February 2002), pp. 1 – 19

11- Rogers Brubaker, Nationhood and the National Question in the Soviet Union and post-Soviet Eurasia: An Institutionalist Account, **Theory and Society**: Vol. 23, No.1, February 1994, pp. 47 – 78

12- Janusz Bugajski, **Expanding Eurasia: Russia's European Ambitions**, (Washington D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2008), pp. 1 – 6

13- Christopher M. Dent, From inter-regionalism to trans-regionalism? Future challenges for ASEM, **Asia Europe Journal**: Vol.1, No.2, May 2003, pp. 223 – 235

14- Evgeny Vinokurov, **Op.Cit.,** pp. 85 – 87

15- **Ibid.**, pp.85 – 87

16- Bruno Maçães, **The Dawn of Eurasia: On the Trail of the New World Order**, (London: Penguin Random House, 2018), pp.54 - 58

17- Robert Kaplan, **The Return of Marco Polo's World: War, Strategy, and American Interests in the Twenty-First Century**, (New York: Random House, March 2018), pp. 51 – 59

18- Alexandros Petersen, **The World Island: Eurasian Geopolitics and the Fate of the West**, (Santa Barbra, CA.: Praeger Security International, 2011), pp. 81 – 85

19- Torbjorn L. Knutsen, Halford J. Mackinder, Geopolitics, and the Heartland Thesis, **The International History Review**: Vol.36, No.4, July 2014, pp.835 - 857

20- Ilias Iliopoulos, Strategy and Geopolitics of Sea Power throughout History, **Baltic Security & Defence Review**: Vol.11, No.2, 2009, pp. 5 - 17

21- Geoffrey Sloan, **Geopolitics in United States Strategic Policy**, (Birmingham: Harvester Wheatsheaf, 1988), pp. 15–22

22- Parag Khanna, "**Connectography: Mapping the Future of Global Civilization**", (New York: Random House, 2016), pp.14 – 20

23- Ibid., pp. 11 – 13

24-Gurpreet S. Khuran, what is the Indo-Pacific? The New Geopolitics of the Asia-Centred Rim Land, In, Axel Berkofsky, Sergio Miracola (eds.), **Geopolitics by Other Means: The Indo-Pacific Reality**, (Rome: Italian Institute for International Political Studies, February 2019), pp. 13 – 20

25- **Ibid.,** pp.13 – 20

26- Parag Khanna, **Op.Cit**., pp.14 – 20

27- Yongquan Li, The Greater Eurasian Partnership and the Belt and Road Initiative: Can theTwo be Linked?, **Journal of Eurasian Studies**: Vol. 9, No. 2, July 2018, pp. 94 - 99

28- Jesse Barker Gale, The Quadrilateral Security Dialogue and the Maritime Silk Road Initiative, **Center For Strategic and International Studies**, April 2, 2018, accessible at: https://goo.gl/3k34sa

29- Gurpreet S. Khuran, **Op.Cit.**, pp.14- 21

30- Abigail Grace, Beyond Defining a 'Free and Open Indo-Pacific', **The Diplomat**, September 06, 2018, accessible at: https://goo.gl/vbCYLr

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

ص.ب. 111414 أبوظبي - إ.ع.م.
هاتف: 24444513 971+
فاكس: 24444732 971+
بريد إلكتروني: info@futureuae.com
www.futureuae.com

يمكن قراءة أوراق أكاديمية على الرابط التالي:
https://goo.gl/DvCD7C

ISSN: 2617-3662